وزارة العمل الأمريكية

استنتاجات بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال لعام 2022

اليمن

حقق اليمن في عام 2022 تقدماً ضئيلاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. وأجرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في عام 2022 أربع عمليات تفتيش بناءً على شكاوى. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه المبادرة، تم تقييم اليمن على أنه لم يحقق سوى الحد الأدنى فقط من التقدم لأنه استمر في ممارسات تؤخر التقدم في القضاء على عمالة الأطفال. وهناك أدلة على قيام القوات المسلحة الحكومية بتجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية بما يخالف القانون اليمني. علاوة على ذلك، أخفقت الحكومة في بذل الجهود لمعالجة التمييز في المدارس ضد الأطفال من مجتمع المهمشين، مما يؤدى إلى تعرضهم بشكل متزايد لعمالة الأطفال. ويتعرض الأطفال في اليمن إلى أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي التجاري، ويرجع ذلك في بعض الأحيان للإتجار بالبشر، واستخدامهم في النزاع المسلح، بما في ذلك من جانب قوات الحوثي المتمردة وغيرها من الجماعات المسلحة. كما يقوم الأطفال بأعمال خطرة في صيد الأسماك. وبينت البحوث أنه فيما عدا تجنيد الأطفال، لا تتوفر أدلة على وجود سياسة تتعلق بأسوأ أشكال عمالة الأطفال. بالإضافة لذلك، استمرت حكومة الجمهورية اليمنية في ممارسة سيطرة تشغيلية محدودة على وزاراتها ولم تتمكن من تنفيذ اللوائح المعنية بمعالجة مشكلة عمالة الأطفال.

الإجراءات الحكومية المقترحة للقضاء على عمالة الأطفال		
المجال	**الإجراء المقترح**	**السنة (السنوات) المقترحة**
إطار العمل القانوني	المصادقة على بروتوكول باليرمو الخاص بالإتجار بالبشر.	2013 – 2022
	ضمان أن القانون يحظر العمل القسري جنائيا.	2015 – 2022
	ضمان تجريم الإتجار بالأطفال، بما في ذلك تجنيدهم، وايوائهم، ونقلهم، وتحويلهم، واستلامهم لأغراض العمل القسري والاستغلال الجنسي التجاري، مع تحديد العقوبات.	2015 – 2022
	ضمان أن القانون يحظر جنائياً تجنيد الأطفال تحت سن 18 عاما من جانب جماعات مسلحة من غير الدول.	2016 – 2022
	ضمان أن القانون يحظر بطريقة كافية استخدام أو جلب أو عرض الأطفال في المجالات الإباحية أو العروض الإباحية، واستخدام الأطفال في مجال الدعارة، وفرض العقوبات على ذلك.	2020 – 2022
	رفع الحد الأدنى لسن العمل من 14 عاما إلى 15 عاما ليتوافق مع سن التعليم الإلزامي.	2018 – 2022
الإنفاذ	إنفاذ القوانين التي تمنع الأطفال دون سن 18 عاما من الالتحاق بالقوات المسلحة اليمنية. ضمان عدم مشاركة أي أطفال تحت سن 18 عاما موجودين بالفعل في القوات المسلحة اليمنية والميليشيات الموالية للحكومة في القتال.	2018 – 2022
	ضمان أن مفتشية العمل لديها القدرة على إنفاذ قوانين العمل، بما في ذلك التمويل الكافي، ومفتشي العمل، ومرافق المكاتب، والنقل، والوقود.	2015 – 2022

الإجراءات الحكومية المقترحة للقضاء على عمالة الأطفال		
المجال	**الإجراء المقترح**	**السنة (السنوات) المقترحة**
	توظيف ما لا يقل عن 195 مفتش عمل لضمان التغطية الكافية للقوة العاملة لما يقرب من 7.8 مليون شخص.	2020 – 2022
	ضمان قيام السلطات بتنفيذ الحمايات الخاصة بالحد الأدنى لسن العمل في كافة القطاعات التي تنتشر فيها أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك التوظيف المؤقت والعمل في المزارع والخدمة المنزلية.	2009 – 2022
	ضمان قيام وكالات إنفاذ القانون الجنائي بتطبيق القوانين الخاصة بعمالة الأطفال ونشر المعلومات عن أنشطة الإنفاذ.	2015 – 2022
التنسيق	ضمان أن اللجنة التوجيهية الوطنية لمكافحة عمالة الأطفال نشطة وقادرة على تنفيذ مهامها المقصودة.	2017 – 2022
سياسات الحكومة	تبنّي سياسة تعالج كافة أسوأ اشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي التجاري والإتجار بالأطفال.	2009 – 2022
البرامج الاجتماعية	تنفيذ برامج لمعالجة أسوأ أشكال عمالة الأطفال وتوسيع البرامج لتحسين الوصول المتكافئ للأطفال إلى التعليم، وخاصة الأطفال المهمشين.	2013 – 2022
	وضع برنامج لإعادة تأهيل وإعادة دمج الأطفال المنخرطين في النزاع المسلح والأطفال المنخرطين في أنماط أخرى من أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي التجاري وصيد الأسماك.	2011 – 2022